UNITED NATIONS
DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS

Commission on Sustainable Development
Nineteenth Session
2-13 May 2011

بيان حول السياسات والإجراءات المقترحة في المنطقة العربية بشأن المجالات المواضيعية للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

Background Paper
CSD19/2011/BP1

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SDPD/2010/WP.1
17 December 2010
ENGLISH
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

بيان حول السياسات والإجراءات المقترحة في المنطقة العربية بشأن المجالات المواضيعية للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

المحتويات

الفصل	الصفحة
أولاً- النقل لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية	1
ألف- السياسات	1
باء- الإجراءات	2
ثانيا - المواد الكيميائية	3
ألف- السياسات	3
باء- الإجراءات	4
ثالثاً- إدارة النفايات في المنطقة العربية	5
ألف- السياسات	6
باء- الإجراءات	6
رابعاً- التعدين	7
ألف- السياسات	7
باء- الإجراءات	8
خامساً- الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدامين	9
ألف- السياسات	9
باء- الإجراءات	10
سادساً- التعاون على المستويين الإقليمي والدولي	11

أولاً- النقل لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية

بغية تعزيز دور قطاع النقل في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي على البلدان العربية وضع وتنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى تحقيق النقل المستدام. ويجب أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار ظروف كل من هذه البلدان ويمكن أن تشمل ما يلي:

ألف- السياسات

تتوجه بلدان المنطقة نحو وضع وتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى ما يلي:

- إدماج الاستراتيجيات والخطط والأهداف المتصلة بالنقل المستدام في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، فضلا عن تحقيق التكامل بين سياسات النقل في السياسات القطاعية الوطنية الشاملة.

- مراجعة وتقييم وتحديث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الحالية للنقل في بلدان المنطقة من أجل تحقيق النقل المستدام.

- صياغة السياسات اللازمة لتطوير البنية التحتية للمواصلات وبخاصة الطرق والسكك الحديد وتجديد أسطول المركبات بما يدعم النقل المستدام.

- إعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير النقل المشترك والسكك الحديدية والمترو.

- وضع سياسات وتشريعات من شأنها تعزيز النقل المستدام، لاسيما تحسين إدارة حركة المرور ومواصفات الوقود (الغازولين والديزل اويل)، وإدارة وتشغيل أساطيل النقل، واستخدام السيارات الحديثة.

- تقديم الدعم للنقل الآمن والحد من حوادث النقل على الطرق.

- دعم وتطوير خدمات النقل في المناطق الريفية والنائية، نظرا لمساهمتها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- تعزيز ودعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال النقل المستدام، ضمن الإطار العام لتحقيق التنمية المستدامة.

- نقل وتوطين التكنولوجيا الجديدة مثل أنظمة النقل الأقل تلويثا وتبنّيها على المستوى الوطني.

- اعتماد سياسة طويلة الأجل في التخطيط المُدني لتحقيق النقل المستدام.

- اعتماد سياسة تسعير لوقود النقل وتقنين الدعم المالي المقدم له بغية خفض استهلاك الوقود والحد من انبعاثات المركبات.

باء- الإجراءات

تهدف بلدان المنطقة إلى توفير الدعم لتنفيذ التدابير التالية:

- تنفيذ مشاريع للنقل المشترك والتحوُّل من السيارات الخاصة إلى النقل المشترك (القطارات والمترو والترامواي والحافلات).

- تنفيذ برامج لتحسين صيانة المركبات وعمليات المعاينة المنتظمة للمحركات وضبط انبعاثاتها، إذ آن تحسين صيانة المركبات والتفتيش والضبط الدوري لها يعزز بلا شك كفاءة استهلاك الوقود ويقلل الانبعاثات، بالإضافة إلى تمديد عمر المركبة وزيادة قيمة إعادة بيعها، وخفض تكاليف التشغيل.

- تطوير تقنيات تكرير النفط في البلدان العربية من خلال تطوير عمليات تحويل ومعالجة النفط ومشتقاته، مع التركيز على تحويل نواتج التقطير الثقيلة للنفط إلى نواتج تقطير خفيفة أنظف، واستخدام إضافات الوقود لإنتاج وقود أنظف وأقل تلويثاً.

- تنفيذ تدابير لتحسين إدارة حركة المرور، وخصوصا إشارات المرور وإرشادات القيادة وضبط حركة المرور، وركن السيارات، ومسارات المرور داخل شوارع المدن وعبور المشاة، ويمكن التركيز على التغييرات البسيطة في منظومة المرور مثل تنظيم اتجاهات السير بحيث تسهل إلى حد كبير حركة المرور.

- استخدام نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة في النقل والذي من شأنه توفير معلومات مرورية بصفة فورية يمكن استخدامها لتحقيق الكفاءة المثلى في مجال النقل سواء لغرض السفر أو الشحن، وبناءا على استخدام تلك النظم يمكن: (أ) إعطاء الأولوية للحافلات والترام في إشارات المرور، مما يساعد على زيادة سرعة وسائل النقل العام، (ب) مراقبة حركة الحافلات والترام والقطارات، مما يتيح السيطرة على الخدمات وتوفير المعلومات بصفة فورية، (ج) توفير معلومات آنية عن الطرق، والجداول الزمنية، ومرافق المحطات سواء عن طريق مراكز الاتصال أو مباشرة من خلال شبكة الإنترنت، (د) دعم إدارة وتشغيل نظم النقل.

- استبدال المركبات القديمة بأخرى جديدة، إذ أن قدم وتهالك المركبات يجعلها أكثر تلويثا وأقل صلاحية للسير بمرور الوقت. كما أن المركبات القديمة أكثر عرضة للتعطل على الطريق، مما يتسبب في ازدحام المرور غير أنها تشكل خطرا على المستخدمين الآخرين للطريق. والجدير بالذكر أن استبدال المركبات القديمة بأخرى جديدة سوف يفرض عبئا اقتصاديا ثقيلا في دول المنطقة وسيواجه صعوبات كبيرة. ولذلك يراعى اتخاذ إجراءات تحفيزية لتشجيع صاحب المركبة القديمة لاستبدالها بأخرى جديدة.

- التحول إلى نقل البضائع عبر السكك الحديد بدلاً من الشاحنات، إذ أن ذلك يقلل إلى حد كبير الوقود المستهلك لنقل البضائع، ومن ثم تخفيض الانبعاثات.

- تنفيذ مشاريع التحول إلى السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي وتبنّي هذه التكنولوجيا على المستوى الوطني لاسيما في البلدان التي لديها البنية التحتية لخطوط الغاز، وتشجيع استخدام مرشحات للعادم تعمل بتقنية الفصل الأيوني لمعالجة نواتج عادم السيارات سواء تعمل بالغاز الطبيعي أو أنواع الوقود الأخرى، والعمل على الاستفادة من الدول التي لها خبرات سابقة في هذا المجال.

- إطلاق حملات توعية وطنية وإقليمية لدعم النقل المستدام ، وخصوصا في مجالات تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، والحد من الانبعاثات، وسلامة المرور على جميع المستويات.

- التخطيط المنهجي للمدن وتطوير شبكات الطرق بما يقلل عدد الرحلات اليومية الضرورية للمركبات ومن ثم تخفيف الانبعاثات.

- رصد اعتمادات في الميزانيات لتشجيع الاستثمار في تنفيذ التدابير ذات الصلة بالنقل المستدام.

- إعادة تأهيل الطرقات بعد حدوث الكوارث أو الطوارئ.

- إعداد الدراسات اللازمة عن ساعات الذروة المرورية وإيجاد الحلول لها.

ثانيا - المواد الكيميائية

رغم الدعم النشط الذي قدمته الدول العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) في إطار سعيها إلى تحقيق هدف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية على البيئة وصحة الإنسان بحلول عام 2020، فإنه يتعين على تلك البلدان معالجة قضية المواد الكيميائية من خلال تنفيذ السياسات والتدابير التالية:

ألف- السياسات

تتوجه بلدان المنطقة نحو وضع وتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى ما يلي:

- وضع إستراتيجية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والمخلفات والنفايات الخطرة.

- إعداد دليل عام حول أخطار المواد الكيماوية والمخلفات الناتجة عنها وتصنيف درجة خطورتها.

- تطبيق وتحديث القوانين والأنظمة بحيث تصبح منسجمة مع الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

- إنشاء الآليات المناسبة لتحليل المخاطر ولمعالجة التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية.

- تبادل الخبرات في مجال نقل التكنولوجيات الحديثة وتطوير بدائل آمنة.
- تعزيز الشراكة بين أصحاب المصلحة وزيادة انخراطهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM).
- اعتماد آلية مالية مستدامة على المستوى العالمي تكون ديناميكية وواضحة ومصممة لتتناسب مع قدرات البلدان العربية على تنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM).
- العمل على تسهيل تدفق المعلومات من البلدان الأخرى وتوفير الخبرة اللازمة لتحسين إدارة المواد الكيميائية، والقيام في الوقت نفسه بتحديد شروط مرنة لنقل وتوطين التقنيات الحديثة التي تستخدم بدائل أكثر نظافة إلى الدول العربية.
- تعزيز التعاون في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا.
- رفع التوعية العامة حول الأضرار الصحية والبيئية للمواد الكيماوية ونفاياتها.

باء- الإجراءات

تهدف بلدان المنطقة إلى توفير الدعم لتنفيذ التدابير التالية:

- وضع معايير لاحتساب تكلفة التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية.
- إجراء دراسات حول تلوث التربة والمياه الناجم عن تسرب المواد الكيماوية وإيجاد الحلول المناسبة للتخلص من هذا التلوث.
- تطبيق منهجية تقييم المخاطر وتحليلها.
- تقييم حالة المختبرات المتخصصة المتاحة ووضع آليات اعتماد ورقابة عليها.
- توفير التدريب المكثف على النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.
- إنشاء قواعد بيانات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة طوال دورة حياتها وتسهيل استخدامها.
- إدراج كل ما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية وبتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة، والمسائل الجاري مناقشتها حاليا بشأن الزئبق والكادميوم والرصاص والمعادن الثقيلة في إطار النهج الاستراتيجي (SAICM)، في النهُج الإستراتيجية الوطنية، الحفاظ في الوقت نفسه على الآليات المستخدمة في إدارة هذه القضايا، دون تغيير ولا تدخل، في دعم التعاون المتبادل مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.
- وضع دليل عن الحدود المسموح بها محلياً لنسب المواد الكيماوية الخطرة في الماء والهواء والتربة.

- تنظيم ورش عمل محلية وإقليمية لتوعية الشركاء (القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية) بأهمية تطوير برامج إدارة المواد الكيميائية، وبالفوائد المتوقعة من تلك الممارسة، وبالأخطار المحتملة الناجمة عن المواد الكيميائية.

- إلقاء الضوء، على المستويين المحلي والإقليمي، على القضايا الناشئة والمؤتمرات والاجتماعات المتصلة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، من خلال وسائل الإعلام لتوعية الجمهور والمستفيدين وزيادة الدعم المالي.

- تطوير وإنشاء معاهد بحوث وطنية وإقليمية متخصصة وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

- تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، وتعميم مفهوم المسؤولية والمسائلة القانونية.

- إنشاء وتحسين آليات معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة بما في ذلك تحمل المسؤولية القانونية ودفع التعويض وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

- وضع خطط وآليات للقيام بتنظيف المواقع الملوثة وإصحاحها وخاصة تلك الناتجة عن الاحتلال والنزاعات.

- تطوير تقنيات لمعالجة النفايات الكيميائية العضوية بواسطة البكتيريا المحللة لها.

- تشجيع استخدام أجهزة تحاليل تعمل بتقنيات نووية مثل التحليل بالتنشيط النيتروني والامتصاص الذري والقياس بالأشعة السينية الوميضية لتقدير كمية العناصر المكونة للمادة الكيماوية وتحديد مدى خطورتها وكيفية التعامل معها.

ثالثاً- إدارة النفايات في المنطقة العربية

تولد الزيادة المطردة في استهلاك المواد الخام والموارد الطبيعية أحجاما وأنواعا متزايدة من النفايات. وتشكل عدم كفاءة إدارة النفايات، التي هي أبعد من أن تكون فقط مجرد مشكلة للصرف الصحي والصحة العامة، مشكلة اقتصادية وبيئية خطيرة تؤثر في المقام الأول على الأطفال والشباب والنساء، وتقوض الجهود الرامية إلى محاربة الفقر وتعوق بالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما لم تُعتمد إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات لمعالجة هذه المشكلة من منطلق شمولي، فإنه من المنتظر استمرار تناقص الموارد الشحيحة أصلاً. وتتطلب معالجة هذه المسألة الملحة تنفيذ السياسات والتدابير التالية:

ألف- السياسات

تتوجه بلدان المنطقة، بدرجات مختلفة، نحو وضع وتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى ما يلي:

- تبني الإستراتيجية المتكاملة لإدارة النفايات كإطار شامل يمكن عبرها معالجة مشكلة النفايات من قبل جميع مكونات المجتمع باعتبارها عقبة في طريق تحقيق التنمية وضمان الاستدامة الاقتصادية.
- إنشاء البنية التحتية اللازمة لتوفير بيانات محدَّثة ودقيقة وفي الوقت المناسب من أجل وضع استراتيجيات لإدارة النفايات.
- وضع استراتيجيات للإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الخطرة ونفايات الرعاية الصحية.
- تفعيل إجراءات إدارة المخلفات الزراعية في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للفترة 2005-2025 التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- الترويج لسياسة "التقليل من الاستهلاك وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير".
- تحديث الأطر التشريعية دعماً للأنشطة والأنظمة الهادفة إلى تعزيز الإستراتيجية المتكاملة لإدارة النفايات.
- بناء القدرات في مجال إدارة النفايات وتنفيذ الإجراءات بخصوص ذلك.
- إشراك الصناعة والمستهلكين في تحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

باء- الإجراءات

تهدف بلدان المنطقة إلى توفير الدعم لتنفيذ التدابير التالية:

- إصدار دليل إرشادي عربي موحد للإدارة المتكاملة للنفايات الطبية وخاصة الخطرة منها، ووضع آليات التنفيذ والتطبيق.
- وضع تدابير لإنفاذ التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات.
- وضع أنظمة لمتابعة تنفيذ استراتيجيات إدارة النفايات الخطرة.
- سن تشريعات محددة ومناسبة بشأن تنظيم النفايات الخطرة والتخلص الآمن منها وإنفاذ القوانين المعلقة بها، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية بازل.
- وضع قوائم جرد وطنية للنفايات باعتبارها جزءا من الإدارة السليمة للنفايات الخطرة.
- تطوير تقنيات إنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات الزراعية.

- فرز المواد العضوية من المخلفات الصلبة للمدن ومعالجتها لاستخراج الغاز الحيوي للحصول على مصدر طاقة مستدام ومواد عضوية متخمرة تستخدم في التسميد.

- الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى ومن الدروس المستخلصة في مجال التخلص من النفايات وعمليات التدوير وإعادة الاستعمال، وتكييفها بحيث تتناسب حالات بلدان محددة.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطرق السليمة بيئيا، للتخلص من أنواع معينة من النفايات وتدويرها وإعادة استخدامها، عن طريق توفير حوافز وإعفاءات ضريبية وشروط إقراض مرنة.

- جمع البيانات وإجراء التقييمات ذات الصلة بشأن إدارة النفايات الإلكترونية بهدف إطلاق مشاريع تجريبية ووضع إطار قانوني لتنظيمي ليحكم طرق معالجة هذا النوع من النفايات.

- زيادة القدرات الوطنية، من خلال تمكين المؤسسات العامة ذات الصلة وتعريف الكوادر الوطنية على المفاهيم الحديثة في مجال إدارة النفايات.

- توعية الجمهور بشأن الأهمية الحيوية للإدارة السليمة للنفايات من خلال دمج مفاهيم الإنتاج والاستهلاك المستدامين وكذلك الإدارة المتكامل للنفايات في المناهج الدراسية، والترويج له من خلال وسائل الإعلام في أوساط الأعمال والمجتمع المدني.

- التأكيد على مسؤولية الأفراد والشركات في التقيد بالممارسات السليمة بيئيا و تطبيق مبدأ "الملوث يدفع".

رابعاً- التعدين

رغم المستوى الحالي المنخفض لنشاط التعدين في الدول العربية، فإن استغلال الموارد المعدنية يمثل قطاعا كبيرا في اقتصادات بعضها. وينبغي للفوائد المالية والاجتماعية والاقتصادية الواعدة التي يمكن لهذا القطاع أن يحققها في الاقتصادات العربية أن تشجع هذه البلدان على إيلاء هذا القطاع الاهتمام الكافي الذي تستحقه من خلال تنفيذ السياسات والتدابير التالية، مع مراعاة البعد البيئي وفقاً لظروف كل بلد.

ألف- السياسات

تتجه بلدان المنطقة نحو وضع وتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى ما يلي:

- إنشاء البنية التحتية اللازمة وتشجيع الاستثمار التعديني الأنظف بالدول العربية في مجال التعدين والصناعات الأنظف المتصلة به.

- التسريع في توحيد القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعدين وبالمحافظة على البيئة، بغية تحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الثروات المعدنية في الدول العربية.

- زيادة استغلال مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة في المنطقة العربية نظرا لتأثيره الإيجابي وللثروة الهائلة من مصادر الطاقة المتجددة في بلدان المنطقة.

- إعداد دراسات تفصيلية حول احتياجات الصناعة العربية من الخامات المعدنية ووضع إستراتيجية وآلية توفيرها.

- بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال التقنيات الحديثة المستخدمة في استغلال مصادر الطاقة المتجددة وذلك كخطوة أولى نحو تطبيق تلك التقنيات في المنطقة العربية.

- تشجيع الاستثمار في المناجم الصغيرة والمتوسطة الحجم الواقعة في المناطق النائية، كوسيلة لمكافحة الفقر.

- المحافظة على الموارد الطبيعية في مناطق التعدين.

باء- الإجراءات

تهدف بلدان المنطقة إلى توفير الدعم لتنفيذ التدابير التالية:

- دعوة الأمم المتحدة إلى النظر في إمكانية إنشاء منظمة دولية تُعنى بقطاع التعدين في إطار مسؤولياتها ومهامها لتشجيع الدول على تحقيق التنمية المستدامة.

- دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى دعم وتمويل مشاريع التعدين في المنطقة العربية.

- دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى دعم البحث والتطوير في مراحل مختلفة من أنشطة التعدين.

- إنشاء وكالة دولية للطاقة الأنظف لدعم البحوث التي من شأنها أن تساعد في تنويع وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

- التنسيق بين المؤسسات العربية في أنشطة الاستشعار من بُعد والمسح الجيولوجي والتنقيب عن المعادن والدراسات ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والبحوث والقدرات التقنية في قطاع التعدين.

- تشجيع التعاون بين المؤسسات العربية والدولية للمسح الجيولوجي والتنقيب عن المعادن في مجال البحث والتطوير والاستفادة من التسهيلات العلمية التي توفرها المؤسسات الدولية في تنمية الموارد البشرية العربية.

- النظر في إمكانية إنشاء جمعيات وغرف تعدين في الدول العربية من شأنها أن تسهم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الاستكشاف والتعدين.

- وضع آليات لإصحاح مواقع المناجم وإعادة تأهيلها خلال وبعد الانتهاء من العمل بها بما يحقق صحة الإنسان وللتخفيف من الآثار السلبية على الموارد الطبيعية (التربة، المياه، الغطاء النباتي).

خامساً- الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدامين

يعتبر النمط غير المستدام للإنتاج والاستهلاك من الأسباب الرئيسية للتدهور المستمر للبيئة العالمية. فإلى جانب الزيادة في أعداد السكان والهجرة من الريف، فإن هذا النمط من الإنتاج والاستهلاك يشكل ضغطا متزايدا على الموارد الحيوية وخاصة في مجالات الطاقة والمياه وإدارة النفايات وغيرها من القطاعات الأخرى. وعلى غرار ما تشهده مناطق أخرى في سائر أنحاء العالم، تواجه المنطقة العربية ضغوطا متزايدة لمعالجة الأنماط الحالية غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج في تلبية الاحتياجات وما يرافق ذلك من آثار بيئية. وبالإضافة إلى مشاركتها في الجهود العالمية لتعزيز التقدم نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال الإطار العشري لعملية مراكش، يتعين على البلدان العربية معالجة هذه القضية من خلال تنفيذ السياسات والتدابير التالية:

ألف- السياسات

تتجه بلدان المنطقة نحو وضع وتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى ما يلي:

- وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة بالبلدان العربية.
- تعزيز مشاريع التعاون والتكامل الإقليميين في مجال الطاقة.
- دعوة الدول المتقدمة النمو إلى اعتماد تدابير وبرامج وموارد مالية لدعم البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، مع التركيز على البحث والتطوير وبناء القدرات وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا.
- اعتماد إستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية في ظل التوقعات بزيادة شحة الموارد المائية بالمنطقة نتيجة التغيرات المناخية.
- اعتماد إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات الصلبة.
- وضع سياسات وأطر قانونية ومؤسسية داعمة لمساندة إستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية.
- تشجيع دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحسين إدارة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وضمان نوعية المياه الجيدة وسلامة الغذاء.
- التشجيع على تقديم دعم فعال لاستثمار القطاعين العام والخاص في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

- تشجيع ممارسات الزراعة المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تشجيع إنشاء المباني الخضراء واعتماد العمارة الصديقة للبيئة.
- دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال التعليم، بما فيها تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية والعائدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين.
- استخدام استراتيجيات الكفاءة البيئية لتصميم المنتجات والخدمات باستخدام قدر أقل من الموارد وتوليد قدر أقل من النفايات.
- تحفيز وتعزيز دور الشباب العربي في إتباع أنماط حياة مستدامة وصديقة للبيئة.

باء- الإجراءات

تهدف بلدان المنطقة إلى توفير الدعم لتنفيذ التدابير التالية في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين:

- زيادة حصول جميع المجتمعات المحلية على الطاقة، لاسيما في المناطق الريفية والنائية وإعادة النظر في التعرفات الحالية للطاقة.
- استخدام الوقود الأنظف والإنتاج الأنظف في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك.
- الترويج لمشاريع ربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز الطبيعي على المستوى الإقليمي.
- إدارة الاحتياجات في قطاع الموارد المائية بزيادة كفاءة استخدامها في القطاعات المختلفة باستخدام طرق الري الحديثة في الزراعة وتحديث شبكات مياه الشرب وغيرها من الإجراءات الأخرى.
- وضع وإنفاذ معايير جودة المياه لحماية الموارد المائية من التلوث، واعتماد وخطط مأمونية مياه الشرب.
- توسيع نطاق تطبيق تكنولوجيا تحلية المياه وتطوير كفاءة تقنياتها.
- تدوير وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والتوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي لتحسين نوعية المياه.
- توسيع نطاق خدمات التمويل الفائق الصغر من أجل التنمية الريفية.
- تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية في المناطق الريفية.

- تحسين أنظمة البنية التحتية الريفية وفرص الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية.

- تحسين التعاون على المستوى الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة من أجل تحقيق الأمن المائي لدول المصب.

- دراسة تأثير تغير المناخ على الموارد المائية بالمنطقة والتأثيرات المتوقعة على القطاعات الأخرى مثل الزراعة والبيئة والأمن الغذائي وسبل العيش المستدام وخاصة في المناطق الريفية.

- الترويج لاعتماد معايير العلامات الإيكولوجية التي تبين كفاءة استهلاك الوقود وكفاءة الأدوات الكهربائية في استهلاك الطاقة.

- دعم مشتريات القطاع العام الخضراء ووضع وإنفاذ قوانين حماية المستهلك.

- تعزيز قدرات البلدان العربية في المجالات ذات الصلة مثل الإنتاج الأنظف، واستخدام الأدوات القائمة على السوق في وضع السياسات، وتشجيع المشتريات الخضراء، وتقييم المخاطر البيئية، إلخ.

- تعزيز برامج التوعية والإرشاد بخصوص الإنتاج والاستهلاك المستدامين وخاصة في صفوف الشباب والمرأة.

سادساً- التعاون على المستويين الإقليمي والدولي

إن السياسات والإجراءات المشار إليها أعلاه ذات الصلة بالمجالات الموضوعية الخمسة والتي تتطلب، رغم اختلاف نطاقها وطبيعتها، توافر مجموعة من الشروط التي يمكنها، إذا ما تحققت، أن تتيح ترجمة هذه القرارات إلى خطط تنفيذية. وبالإضافة إلى الشروط الأساسية التي تتمثل في توفير الدعم المالي والتقني وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لصالح بلدان المنطقة، تتضمن هذه المتطلبات ما يلي:

- بناء القدرات الوطنية في المجالات الموضوعية الخمسة من خلال تشجيع البحث والتطوير، واستخدام ونقل وتوطين تكنولوجيا أنظف، وتحقيق الملكية الوطنية للتكنولوجيا المتقدمة، وإرسال الكوادر الوطنية للتدرب في البلدان المتقدمة، ودعم المؤسسات العامة لتمكينها من أداء دور أكثر أهمية.

- الاستفادة من التجارب والدروس العالمية، ورفع مستوى التعاون مع البلدان المتقدمة، وتعزيز برامج التبادل مع المؤسسات الأكاديمية، خصوصاً في مجال البحوث وتطوير التكنولوجيا.

- تعزيز التعاون المشترك بين بلدان الجنوب (تعاون الجنوب - الجنوب) والاستفادة من الخبرات والدروس والتجارب.

- إنشاء الأطر القانونية اللازمة لتحديث وتطوير وإنفاذ القوانين والقواعد والأنظمة، ولجعلها أكثر انسجاما مع الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف، ولدعم تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.

- إنشاء قواعد بيانات علمية محدَّثة وموثقة بحيث يمكن للجميع الاستفادة منها، من شأنها أن تشكل الأساس لوضع الاستراتيجيات وخطط العمل الجديدة، خصوصا في مجال التعدين.

- توعية المجتمع بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وبطرق إدارة النفايات من أجل تعبئة قدرات المنظمات غير الحكومية (وخاصة الشبابية) والمجتمع المدني والأفراد في هذا المجال، وتشجيع المشاركة الفعالة من قبل مختلف مكونات المجتمع.

- إشراك القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية في المنطقة العربية وتشجيع الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وخصوصاً في مجالي التعدين وإدارة النفايات.

- دعم البرامج والمشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بالمجالات المواضيعية المذكورة وتشجيع البرامج المشتركة في هذا المجال.

- تكثيف التشاور بين الدول العربية ومؤسسات جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية لتحسين الاستفادة من المصادر التمويلية وتحريك الأموال اللازمة لتنفيذ برامج العمل والمشاريع ذات الصلة بالمجالات المطلوبة.